

## الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد المسؤولية المدنية للمُنتج عن أضرار منتجاته الخطرة، وقد تم الاعتماد على المذهب الوصفي التحليلي المقارن في إعدادها؛ حيث تم جمع المعلومات النظرية والتطبيقات العملية المتعلقة بالموضوع، واستعراض النصوص القانونية والآراء الفقهية والأحكام القضائية النازمة له، ثم تحليلها ومقارنتها بما جاء في قانون حماية المستهلك الفلسطيني.

وقد تطرقنا إلى دراسة الأساس القانوني للمسؤولية التي تقع على عاتق المُنتج والآثار المترتبة عليها. وأظهرت الدراسة في النهاية أن المسؤولية التي تقع على عاتق المُنتج هي أمر في غاية الأهمية، إذ يترتب عليها تحديد نطاق هذه المسؤولية، فعرضنا حماية المستهلك من أضرار المنتجات الخطرة، ثم تعرضنا للحديث عن الأساس القانوني لمسؤولية المُنتج عن أضرار منتجاته الخطرة، فبيننا طبيعة المسؤولية وفيما إذا كان يجوز الجمع بين المسؤوليتين وخلصنا إلى إمكانية الجمع بينهما، وتناولنا أثر المسؤولية عن أضرار المنتجات الخطرة والقانون الواجب التطبيق.

وخلصت الدراسة إلى أن المتضرر لا يجوز له الجمع بين المسؤولية العقدية والتقصيرية معاً. وهذا ما نص عليه قانون المخالفات المدنية بشكل واضح، وإن استقلال ضمان السلامة ساوى بين المستهلك المتعاقد والغير، وهو يخرج عن التزام ببذل عناية ويقل عن الالتزام بتحقيق غاية أن نظرية ضمان العيوب الخفية لم تكن كافية لحماية المستهلك كون استعمال قواعدها لضمان حصول المستهلك على مُنتج صالح للاستعمال.

وانتهت الدراسة بالتوصية بضرورة مناقشة صيغة قانون حماية المستهلك الفلسطيني وفق قواعد وأسس تحقق الاستقرار والتجانس بين نصوصه ونصوص القوانين الأخرى.